تعليمات رقم ١٤ لسنة ١٩٩١
بشأن تحويل ملفات المعاشات إلى مكتب الهيئة الذى يقع
محل إقامة صاحب الشأن فى نطاق اختصاصه

تعمل الهيئة جاهدة لتقديم الخدمة التأمينية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم فى أفضل صورة ممكنة ، ومن ذلك تقديم هذه الخدمة فى أقرب مكان لمحل أقامة كل منهم ، لذلك فقد انتشرت المكاتب والوحدات التأمينية لتغطى كافة أنحاء الجمهورية.

وحيث يقوم صرف المزايا فى نظام المعلومات على اساس الرقم التأمينى الذى لا يرتبط بمكتب معين ، فقد روعى فى هذا النظام ما يلى :

١ ـ ارتباط حالة المعاش بالمكتب الذى قام بربطها باعتباره هو مكتب المتابعة لها.

٢ ـ لا يسمح إلا للأفراد التابعين لهذا المكتب ممن لهم صلاحية التعامل مع نظام المزايا بالتعامل مع هذه الحالة ، وذلك تحديدا لمسئولية كل مكتب عن الحالات التى يتعامل معها.

٣ ـ إنشاء وظيفة لتعديل كود منطقة ومكتب المتابعة إذا تطلب الأمر ذلك ـ مثل :

(أ) الحالات التى يتم ربطها بمكاتب القطاع العام بصفة عامة باعتبار أنها غير مختصة بمتابعة حالات المعاشات.

(ب) الحالات التى يتم ربطها بالمكاتب النمطية (حالات القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والتأمين الشامل .. ألخ) طالما كان محل أقامة صاحب المعاش أو المستحقين عنه بحسب الأحوال خارج نطاق دائرة اختصاص المكتب النمطى الذى قام بربط الحالة.

(ج) عند تغيير محل الأقامة فى أى وقت لاحق طالما تثبت المكتب المختص أن هذا التغيير ليس صفة مؤقتة.

وتجدر الأشارة إلى أن التعامل مع حالة المعاش لا يكون إلا للعاملين بمكتب المتابعة المحدد لها. وحيث تلاحظ من المراجعة المركزية لبعض حالات المزايا المحسوبة آليا أن بعض حالات المعاشات التى تم ربطها بمكاتب القطاع العام مازال مكتب المتابعة الخاص بها هو ذاته مكتب القطاع العام الذى قام بربطها ، وبالتالى لايتمكن المكتب النمطى المختص من متابعتها ، مما يؤثر بشكل سلبى على تقديم الخدمة التأمينية لأصحاب الشأن ـ لذا نوجة النظر إلى ضرورة الالتزام بما جاء بهذه التعليمات ، وعلى إدارات المراجعة بالمناطق متابعة التنفيذ وبصفة خاصة قيام مكتب القطاع العام بتعديل كود منطقة ومكتب المتابعة وتحويل الملفات إلى المكاتب المختصة أولا بأول ، بحيث لا يظهر عند استعراض حالات مكتب القطاع العام بالوظيفة رقم ٥ من وظائف استعلام نظام المزايا إلا الحالات التى تم ربطها فى ذات شهر الاستعراض ـ ،سيتم مساءلة كل مختص يقصر فى تنفيذ هذه التعليمات .

يعمل بهذه التعليمات بكل دقة ، وعلى الشئون الإدارية إبلاغها لمن يلتزم بتنفيذها .

١٩٩١/٨/٤

رئيس مجلس الإدارة

(نبيل محمود حكم)